

الفصل الأول: منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك".

تكيّف منظمة "أوبك" بأنّها منظمة حكومية، وفقاً للنظام الدولي، وبموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.. وهي ليست مؤسسة تجارية ولا تمارس عمليات تجارية، ويعتبر أمينها العام الشخص القانوني المسؤول عن أعمالها، كما أن موظفيها يعدون موظفين مدنيين دوليين.

تعتبر منظمة الأوبك أهم منظمة تمّ تأسيسها من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها ، ولمواجهة شركات النفط العملاقة وتنظيم عملية إنتاج البترول وتصديره من أجل السيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول.

المبحث الأول: التعريف بمنظمة "الأوبك".

المطلب الأول: نشأة وتأسيس منظمة "الأوبك".

تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) يوم 14 سبتمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط ، وهي: السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا- في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد.

كان السبب المباشر في تأسيسها هو إتفاق السعودية وإيران -وتبعتهما في ذلك باقي الدول- على استخدام سلاح النفط في أعقاب حرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل، من خلال تخفيض الإنتاج والصادرات، وقطع إمدادات النفط عن الدول التي دعمت إسرائيل، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

تضمّ منظمة الأوبك في عضويتها 13 دولة، هي الجزائر وأنغولا والكونغو وغينيا الاستوائية وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا والسعودية والإمارات وفنزويلا والغابون. وعلقت إندونيسيا عضويتها عام 2009، وانسحبت منها كل من قطر عام 2019 والإكوادور عام 2020.



أصبح مقر المنظمة في العاصمة النمساوية فيينا منذ سنة 1965.

المطلب الثاني: أهداف منظمة "الأوبك".

تؤكد المنظمة أن دورها الرئيسي يتمثل في تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء لتوحيد السياسات الخاصة بقطاع النفط، وضمان استقرار الأسواق، بغرض إنجاح المعادلة المثالية المتمثلة في الحفاظ على ثبات الأسعار ضمانا لمصلحة المستهلكين، لكن دون أن يؤثر ذلك سلبا على المنتجين والمستثمرين.

في أوائل الثمانينيات كان دور منظمة "أوبك" يقتصر على مجرد العمل على الحفاظ على أسعار النفط في السوق العالمية، ومنذ عام 1983 بدأت تتبع سياسة جديدة تقوم على تحديد سقف إنتاج معين لا يجوز للدول الأعضاء تجاوزه، مع توزيع الحصص الإنتاجية وفقا لهذا السقف على الدول الأعضاء، وحسب الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل منها.

في التسعينيات من القرن العشرين تذبذب سعر البرميل بين الارتفاع والانخفاض، وفي عام 2000 وضعت أوبك آلية لضبط الأسعار، وارتفع سعر النفط في السنوات التي تلتها حتى تجاوز حاجز 100 دولار عام 2007.

المطلب الثالث: هيكلية منظمة "الأوبك".

تتكون منظمة "الأوبك" من ثلاثة أجهزة، هي:

أولاً- المجلس الوزاري: وهو السلطة العليا للمنظمة، ويتكون من وفود تمثل الدول الأعضاء، وبموجب ميثاق المنظمة، يعقد المجلس الوزاري اجتماعين عاديين كل عام، وقد ينعقد في دورة غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو في المنظمة بواسطة الأمين العام بالتشاور مع رئيس المؤتمر.

ثانياً- مجلس المحافظين: ويتكون من مندوبين يرشحون من قبل حكوماتهم، ومن حق المجلس الوزاري للمنظمة أن يشكل أجهزة متخصصة كلما تطلبت الظروف ذلك.

ثالثاً- السكرتارية: تتكون من الأمين العام ورؤساء الإدارات وبقية الموظفين المعارين من الدول الأعضاء، وتضم سكرتارية المنظمة 5 أقسام رئيسية، وتباشر أعمالها ونشاطها ضمن حدود المواد الخاصة بها في ميثاق المنظمة وعلى ضوء تعليمات مجلس المحافظين.

المبحث الثاني: أهم إنجازات منظمة "الأوبك".

المطلب الأول: إقرار آلية الإنتاج للدول الأعضاء.

حاولت منظمة أوبك عام 1965 أن تؤثر على أسعار النفط الخام بتحديد سقف زيادة الإنتاج، فحددت لكل دولة حصتها منه، إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم بذلك، في جانفي 1968 -أي بعد حرب جوان 1967، تمكنت المنظمة من إبرام اتفاق مع الشركات الغربية يقضي بنزع الخصم على سعر البيع، وخلال مؤتمر المنظمة في فيفري 1971 اضطرت الشركات النفطية إلى التخلي عن عقودها التقليدية الثنائية وتوقيع اتفاق جماعي يرفع مستوى الأسعار، ووضع برنامج للسعر لست سنوات.

المطلب الثاني: الأوبك خلال الصدمات النفطية.

أولاً- الصدمة النفطية الأولى: في أكتوبر 1973 اتفقت السعودية وإيران على موقف موحد بشأن الإنتاج، واتبعتهما في ذلك بقية أعضاء المنظمة، ودخل سلاح النفط معركة الصراع العربي الإسرائيلي إثر حرب أكتوبر، إذ تم تخفيض إنتاج النفط وصادراته ورفعت أسعاره بشكل كبير من دون موافقة الشركات النفطية، كما فرض العرب حصاراً نفطياً على الدول المؤيدة لإسرائيل.

وقد أدت أزمة عام 1973 إلى تكتل الدول الغربية لمواجهة منظمة أوبك، كما أدت إلى بناء الدول الصناعية مخزوناً إستراتيجياً من النفط تستخدمه في الأزمات وللتأثير على سعر النفط، كما دفعت هذه

الأزمة الدول الصناعية للبحث عن بدائل للطاقة المعتمدة على البترول، وإلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة يوم 18 نوفمبر 1974 لحماية مصالح الدول الغربية المستهلكة للنفط، وذلك إثر زيادة أسعاره بنسبة 130% (11.65 دولارا للبرميل).

ثانيا- الصدمة النفطية الثانية: قامت الثورة الإيرانية عام 1979، فنتج عنها توقف الصادرات الإيرانية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في سعر البرميل، إذ وصل أحيانا إلى 70 دولارا. وفي العام الموالي نشبت الحرب العراقية الإيرانية التي تسببت في ارتفاع جديد لأسعار النفط.

ثالثا- الصدمة النفطية الثالثة: في 20 مارس 2003 تعرض العراق لغزو أميركي بريطاني، مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير (75 دولارا للبرميل)، صاحبه عوده العراق مجددا لعضوية أوبك. وفي أواخر 2006 توقف تدهور الأسعار بعد قرارات متتاليتين اتخذتهما المنظمة لخفض الإنتاج.

رابعاً- صدمة الأزمة المالية العالمية:

ما بين جويلية وديسمبر 2008 انهارت أسعار النفط بشكل هائل، إذ تراجع سعر البرميل من 147 إلى 32 دولارا بسبب الأزمة المالية العالمية وتدهور الاستهلاك، وفي جانفي 2009 حددت أوبك حصصها الإنتاجية بـ 24.84 مليون برميل يوميا، ثم تراوحت ما بين 30.8 مليون و 32.3 مليون برميل يوميا خلال 2011-2016.

خامساً- الصدمة النفطية الرابعة:

في جانفي 2016 انخفضت أسعار النفط إلى 25 دولارا للبرميل مقارنة بأكثر من 100 دولار عام 2014، ومع ذلك فقد اختارت أوبك ألا تخفض إنتاجها. ورأى مراقبون أن هدفها من ذلك كان هو الضغط على منافسيها، خاصة منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة، والمحافظة على حصتها في السوق النفطية العالمية.

وأعلنت المنظمة في نوفمبر 2016 عن البدء بخفض الإنتاج لضبط الأسعار، مع تعهدات بالتزام "أوبك+" المتمثلة بروسيا ودول نفطية أخرى من خارج المنظمة بذلك. وخفضت السعودية إنتاجها بـ 500 برميل يوميا، وروسيا بـ 350 برميلا.

سنة 2021 ارتفعت إنتاجية النفط في منظمة أوبك حتى بلغت 27.882 مليون برميل يوميا، أي بما يزيد عن "أوبك+" بحوالي 116 ألف برميل باليوم، فتأثرت السوق العالمية للنفط، حتى قررت المنظمتان التعاون وخفض معدل الإنتاج بحوالي مليوني برميل، وذلك للحد من ارتفاع الأسعار العالمية للنفط لموازنة العجز الذي سببته روسيا بحربها على أوكرانيا.

المطلب الثالث: ترسيم آليات التحكم في إنتاج النفط وأسعاره.

خلال الفترة الممتدة ما بين 1982- 1990 حاولت منظمة "أوبك" التحكم في مستوى إنتاج النفط وأسعاره، فقررت سنة 1982 أول تحديد لسقف الإنتاج، وكان بمعدل 17.5 مليون برميل في اليوم، إلا أن الدول الأعضاء لم تلتزم تماما بهذا التحديد.

في أكتوبر 1984 قلصت "أوبك" حصص كل دولها، في جانفي 1985 انخفضت الأسعار وضعف التنسيق بين دول المنظمة والدول غير الأعضاء، مما أدى لانحياز الأسعار عام 1986 (10 دولارات)، فسقطت نظرية تحديد السعر الثابت، وأصبحت هذه السلعة الإستراتيجية تخضع لضغوط السوق.

في مارس 2000 بدأت أوبك -بالتنسيق مع دول نفطية خارجها- تطبيق آلية جديدة لضبط الأسعار تقضي بخفض الإنتاج بـ 500 ألف برميل يوميا، إذا ظلّ سعر سلة أوبك أدنى من 22 دولارا لمدة 10 أيام عمل متصلة، وزيادته بالكمية نفسها إذا ارتفع السعر فوق 28 دولارا للبرميل طوال 20 يوما متصلة، فحافظت المنظمة بذلك على أسعار مستقرة.